الوعي الضريبي

دورية إلكترونية ثلثية تصدر عن

دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

العدد ٨٣ كانون الثاني ٢٠٢٣

وزارة المالية
دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

إطلاق نظام الفوترة الوطني وبدء مرحلة الانضمام للشركات والمنشآت

أطلقت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات نظام الفوترة الوطني الإلكتروني الأردني لتبدأ مرحلة انضمام الشركات والمنشآت إلى شبكة برنامج الفوترة الوطني وذلك خلال مؤتمر صحفي لكل من وزير المالية الدكتور محمد العسعس ووزير الاقتصاد الرقمي والريادة أحمد الهناندة ومدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الدكتور حسام أبو علي.

وأكد العسعس أنّ نظام الفوترة الوطني الإلكتروني يأتي في هذا الوقت لخدمة التزامات الحكومة بعدم فرض أو زيادة الضرائب وللتسهيل على المكلفين بجميع قطاعاتهم وتسريع حصولهم على الخدمات الضريبية ومنها الردیات وتحقيق الالتزام الطوعي وتنظيم العلاقة بين دافعي الضرائب بشكل عام.

وأضاف أن النظام سيشكل نقلة نوعية في الثقافة الضريبية في الأردن ويسهل على القطاع الخاص في أمور المعاملات الضريبية ومواكبة الممارسات العالمية مشيراً إلى أن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات تشهد نقلة نوعية تخدم ما التزمت به الحكومة.

وأشار العسعس إلى أن الحكومة ملتزمة بعدم رفع الضرائب على المواطن وتغيير ثقافة الالتزام الضريبي بالاتجاه نحو الالتزام الطوعي ومحاربة التهرب والتجنب الضريبي لخدمة المواطن الملتزم ضريبياً وتطبيق القانون. التتمة ص .... ٩....

ابو علي يعلن اسماء الفائزين بجوائز تطبيق فواتيري

أعلن مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الدكتور حسام ابو علي اسماء الفائزين بالجائزة العينية الاولى وهي سيارة كيا سبورتيج بدون جمرك وبالجائزة النقدية الاولى وقيمتها ٢٥ الف دينار واسماء الفائزين بالجوائز الاخرى التي اعلنت عنها الدائرة ويزيد عددها عن ٢٠٠ جائزة.

حيث فاز بالجائزة العينية الاولي وهي سيارة كيا سبورتيج موديل ٢٠٢٣ بدون جمرك الفاضلة ريمه يعقوب اسحق عبد اللطيف في حين فاز بالجائزة النقدية الاولى وقيمتها ٢٥ الف دينار السيد فهمي يوسف فهمي ابو ارشيد وفاز بالجائزة النقدية الثانية النقدية وقيمتها ٥ الاف دينار السيد ابراهيم محمد خلف الرفاعي وفاز بالجائزة النقدية الثالثة وقيمتها ٥ الاف دينار السيد احمد حكام شريف برغوث.

وتم اجراء السحب الكترونياً بإشراف لجنة مختصة تم تشكيلها لهذه الغاية وقامت الدائرة بوضع اسماء الفائزين بالجوائز على موقع الدائرة الالكتروني https://www.istd.gov.jo وبإمكان الجميع الاطلاع عليها . التتمة ص .... ٩....

خلال لقاء رئيس وأعضاء جمعية خبراء الضرائب

أبو علي: الانضمام إلى الفوترة الوطني سهل ولا يرتب أي تكاليف أو أعباء مادية

اكد مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الدكتور حسام أبو علي ان نظام الفوترة الوطني الالكتروني لن يرتب أي تكاليف أو أعباء مادية اضافية على المكلفين اضافة الى ان اجراءات الانضمام الى هذا النظام بسيطة وسهلة وسيكون لها دور في التيسير والتسهيل على المكلفين وستعمل على التقليل من التدخل البشري وتسهيل إجراءات تدقيق ملفات المكلفين وسرعة إنجاز معاملاتهم الضريبية وتسريع حصولهم على إبراء الذمة الضريبية.

وقال ابو علي ان نظام الفوترة الوطني سيعمل على تعزيز الثقة بين الدائرة والمكلفين بالإضافة الى التزام المكلف بالتشريعات الضريبية وتحقيق العدالة الضريبية.

وأشار مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات خلال ورشة حوارية عقدت في غرفة صناعة عمان لأعضاء جمعية خبراء الضرائب أن نظام الفوترة الوطني نظام متكامل محوسب ضمن أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال ويحقق المرونة بإمكانية انضمام جميع الشركات والمنشآت الملزمة بنظام الفوترة من خلال إتاحة المجال للشركات والمنشآت التي ليس لديها نظام فوترة أو نظام مالي محوسب وفي نفس الوقت إمكانية انضمام الشركات والمنشآت التي لديها أنظمة محوسبة دون التخلي عن أنظمتها.

وبين ان النظام سوف يمكن من توحيد وتطبيق أسس وأركان الفواتير التي يتم اصدارها من جميع المكلفين والتخلص من مخاطر تنظيم الفواتير التقليدية وفقدانها أو تلفها.

وكذلك التخلص من أعباء ومخاطر نقل دفاتر الفواتير والبيانات المالية من الشركات الى مكاتب مدققي الضريبة وسرعة الحصول على الخدمات الضريبية واستكمال اجراءات التدقيق الضريبي للمكلفين والحصول على ابراء الذمة الضريبية وتوحيد أسس تنظيم واصدار الفواتير في القطاعات الاقتصادية مما يساهم في الافصاح والشفافية لهذه القطاعات وبين ان الجهات المكلفة بوجوب الانضمام الى نظام الفوترة الوطني الالكتروني جميع المنشآت والشركات والمؤسسات والافراد باستثناء من تم استثناؤهم من تطبيق نظام الفوترة بموجب النظام والتعليمات الصادرة بموجبه وفي جميع الحالات بما فيها التي لا تستخدم نظام فواتير حالياً او تستخدم نظام فواتير تقليدي او التي تستخدم نظام فواتير مكتبية او تستخدم نظام فواتير محوسب او الكتروني.

وأوضح أبو علي أنه تم توفير منصة الفوترة الإلكترونية على موقع الدائرة الالكتروني تتيح للمكلفين إصدار الفواتير من خلالها إذا لم يكن لديهم نظام فواتير أو الربط المباشر مع الضريبة إذا كان لديهم نظام فواتير.

وبين أن الفاتورة الإلكترونية يجري إصدارها وحفظها بصيغة إلكترونية منظمة عبر نظام إلكتروني آمن ومحمي وتحتوي على شروط الفاتورة الضريبية وتصدر عن نظام يحقق كافة الشروط والاركان القانونية للفاتورة للمكلفين الملزمين بتنظيم وإصدار الفواتير بموجب أحكام نظام شؤون الفوترة والرقابة عليها.

وقال مدير عام ضريبة الدخل والمبيعات إن الدائرة خصصت لهذه الغاية فرق عمل لمساعدة المكلفين وإرشادهم وتوعيتهم حول كيفية الربط على نظام الفوترة واستخدام إحدى المنصات التي تناسب كل مكلف منهم.

وبين ان قانون ضريبة الدخل رقم ٣٨ لسنة ٢٠١٨ أوجب من خلال أحكام الفقرة (و) من المادة (٢٣) على ان "يلتزم الشخص بإصدار فاتورة اصولية لقاء تقديم اي خدمة او بيع اي سلعة في المملكة ويتم تنظيم جميع الشؤون المتعلقة بأنظمة الفوترة واصدارها والرقابة عليها والفئات المستثناة منها بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية" حيث تم استناداً لأحكام هذه الفقرة اصدار نظام تنظيم شؤون الفوترة والرقابة عليها رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٩.

واستناداً لأحكام المادة (١٦) من نظام تنظيم شؤون الفوترة والرقابة عليها رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٩ صدرت التعليمات التنفيذية لشؤون الفوترة والرقابة عليها رقم (١) لسنة ٢٠١٩.

وقدم عرضاً تفصيلياً حول إجراءات الانضمام الى نظام الفوترة الوطني الإلكتروني الأردني يتضمن الخطوات التي يمكن اتباعها من خلال الدخول الى موقع الدائرة الالكتروني.

وقدم ابو علي الشكر للمكلفين الذين بادروا الى الانضمام الى نظام الفوترة الوطني ودعا المكلفين كافة بالانضمام الى نظام الفوترة الوطني الالكتروني الاردني وفي حال وجود اي استفسار او استيضاح توجيهه لرئيس احدى الفرق التي تم تشكيلها لغايات مساعدة المكلفين وارشادهم وتوجيههم كل حسب اختصاصه.

ويذكر ان دائرة ضريبة الدخل والمبيعات ستواصل عقد سلسلة من اللقاءات مع مختلف الجهات والقطاعات وبيوت الخبرة بهدف اطلاعهم على اجراءات الانضمام الى نظام الفوترة الوطني واستخدامه والاجابة على استفساراتهم حوله.

وكان السيد هاشم حمزة رئيس جمعية خبراء الضرائب قد رحب في بداية اللقاء بمدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات واشاد بسرعة تجاوبه لعقد هذا اللقاء مع اعضاء الجمعية لشرح النظام واجراءات الانضمام اليه والاجابة على استفسارات واسئلة المشاركين وحضر اللقاء مساعدو المدير العام وعدد من المستشارين والمدراء واعضاء جمعية خبراء الضرائب.

منصة الفوترة الالكترونية تتيح للمكلفين اصدار الفواتير

قال مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات أن نظام الفوترة الوطني نظام متكامل محوسب ضمن أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال ويحقق المرونة بإمكانية انضمام جميع الشركات والمنشآت الملزمة بنظام الفوترة من خلال إتاحة المجال للشركات والمنشآت التي ليس لديها نظام فوترة أو نظام مالي محوسب وفي نفس الوقت إمكانية انضمام الشركات والمنشآت التي لديها أنظمة محوسبة دون التخلي عن أنظمتها.

وأضاف أن النظام جاء لخدمة المستهلك وضمان حصوله على فاتورة نظامية لقاء شراء أي سلعة أو بدل حصوله على أي خدمة دون أن يقوم بطلبها مشيرا إلى أنه سيخدم البائع ومؤدي الخدمة من خلال نقل عبء الإثبات من المكلف إلى الدائرة على اعتبار أن ما جاء في إقرار المكلف صحيح إلا إذا ثبت للدائرة عكس ذلك كما أنه سيسهل على المكلفين إنجاز وتسريع تدقيق ملفاتهم الضريبية.

وأوضح أبو علي أنه سيجري توفير منصة الفوترة الإلكترونية التي تتيح للمكلفين إصدار الفواتير من خلالها إذا لم يكن لديهم نظام فواتير أو الربط المباشر مع الضريبة إذا كان لديهم نظام فواتير.

وبين أن الفاتورة الإلكترونية يجري إصدارها وحفظها بصيغة إلكترونية منظمة عبر نظام إلكتروني وتحتوي على شروط الفاتورة الضريبية وتصدر عن المكلفين الملزمين بتنظيم وإصدار الفواتير بموجب أحكام نظام شؤون الفوترة والرقابة عليها.

وأشار أبو علي إلى أن نظام الفوترة لن يرتب أي تكاليف أو أعباء مادية على الفئات الملزمة بإصدار الفاتورة ويهدف إلى سرعة إنجاز المعاملات الضريبية للمكلفين وسرعة حصولهم على إبراء الذمة الضريبية وتعزيز الثقة بين الدائرة والمكلفين وكذلك يمكن من توحيد أسس وأركان الفواتير لجميع المكلفين.

وقال إن الدائرة خصصت لهذه الغاية فرق عمل لمساعدة المكلفين وإرشادهم وتوعيتهم حول كيفية الربط على نظام الفوترة واستخدام إحدى المنصات التي تناسب كل مكلف منهم.

وأشار أبو علي إلى توفير وسائل يمكن من خلالها إرسال الفاتورة إلى الضريبة إما من خلال المنصة الإلكترونية (Portal)أو من خلال تطبيق الهاتف على(Google Play and App store)) أو من واجهة برمجة التطبيقات(API).

وبين أن التسجيل على منصة الفوترة الإلكترونية سيكون متاحاً للمكلفين من خلال الدخول إلى موقع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وتسجيل الدخول بالرقم الضريبي وكلمة المرور موضحاً أن الدائرة ستعمل على تقديم الدعم والمساعدة الفنية لأي قطاع من القطاعات وأي مكلف من المكلفين الملزمين بتطبيق استخدام الفواتير والتوافق مع نظام الفوترة.

الجدير بالذكر أن قانون ضريبة الدخل رقم ٣٨ لسنة ٢٠١٨ أوجب من خلال أحكام الفقرة (و) من المادة (٢٣) إصدار فاتورة أصولية لقاء تقديم أي خدمة أو بيع أي سلعة في المملكة وتنظيم جميع الشؤون المتعلقة بأنظمة الفوترة وإصدارها والرقابة عليها والفئات المستثناة منها بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية.

لجنة التسوية والمصالحات أنهت استقبال طلبات مكلفي الضريبة مع نهاية ٢٠٢٢

استقبلت لجنة التسويات والمصالحات الضريبية خلال عام ٢٠٢٢ أكثر من ٢٢ ألف طلب تسوية ضريبية مع انتهاء فترة تقديم الطلبات التي انتهت بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٣١ مع انتهاء المدة القانونية لأخر تمديد لقرار مجلس الوزراء للمصالحات المطالبات لتسوية القضايا العالقة بين المكلفين وبين دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الذي بدأ العمل به اعتباراً من ٢٠١٩/١/١.

وكان مجلس الوزراء قد وافق على تسوية اوضاع ٤٨٧٦ طلباً منها خلال الثلث الاخير من عام ٢٠٢٢ وستستمر اللجنة بدراسة الطلبات التي قدمت لها خلال الفترة القانونية حتى آخر طلب ومن المتوقع ان تنهي اللجنة دراسة كافة الطلبات المقدمة لها ورفعها الى مجلس الوزراء مع منتصف العام الجاري.

وكان مجلس الوزراء قد وافق على تمديد عمل لجنة التسويات والمصالحات الضريبية المُشكَّلة بموجب أحكام المادة (٣) من أسس تسوية القضايا العالقة بين المكلَّفين ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات لسنة ٢٠١٩ حتى نهاية ٢٠٢٢ .

يشار إلى أن لجنة التسوية والمصالحات تم تشكيلها بموجب أحكام البند رقم (٣/أ و ب) من أسس تسوية المطالبات العالقة بين المكلفين وبين دائرة ضريبة الدخل والمبيعات لسنة ٢٠١٩ وتتولى اللجنة التي تضم ممثلين عن ٣ قطاعات ويرأسها قاض وموظف من الضريبة وخبير من القطاع الخاص تطبيق الأسس والنظر في الطلبات المقدمة من المكلفين والتوصية بقبول المصالحات والتسويات في المطالبات وتقوم اللجنة بدراسة الطلبات المقدَّمة وفقا للأسس المقرَّة من مجلس الوزراء ورفع التوصيات اللازمة لهذه الغاية الى مجلس الوزراء.

QUALITY SYSTEM CERTIFICATION
DNV·GL
ISO 9001:2015

الرؤية

نظام ضريبي أمثل يحقق العدالة الاجتماعية ويعزز نمو الاقتصاد الوطني

الرسالة

إدارة ضريبية شفافة توفر الإيرادات الضريبية للخزينة من خلال خدمات ضريبية إلكترونية وتعزيز ثقة المكلفين والالتزام الطوعي والامتثال الضريبي وتطبيق التشريعات بنزاهة وإنصاف وعدالة بالاعتماد على موارد بشرية كفؤة وتقنيات وبرامج حديثة

السادة الزملاء

تدعو أسرة تحرير دورية الوعي الضريبي كافة الزميلات والزملاء الكرام إلى المشاركة بتقديم مساهمات ومواضيع وأفكار من شأنها أن تثري دورية الوعي الضريبي وتقدم الفائدة المرجوة إلى الفئة المستهدفة ونعمل على تعميق الوعي الضريبي لدى الأخوة الزملاء والمكلفين .

للمشاركة

الاتصال مع سكرتيرة التحرير جمانه القضاة من خلال الايميل :-

Jomana.AlQudah@ISTD.gov.jo

اقبال متزايد على تنزيل تطبيق فواتيري وتحميل الفواتير بعد توزيع جوائز السحب الاول

أوضحت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات ان هناك تزايد كبير في عدد الاشخاص الذين يقومون بتنزيل تطبيق فواتيري وخاصة بعد الاعلان عن اجراء السحب الاول على جوائز فواتيري والاعلان عن اسماء الفائزين بها.

وقالت الدائرة ان عدد الفواتير التي تم تحميلها على تطبيق فواتيري منذ الانتهاء من اجراء السحب الاول حتى الان يزيد عن ١٠٥ الاف فاتورة تم ارسالها من قبل من قبل الاشخاص الذين قاموا بتنزيل التطبيق والبالغ عددهم حتى الان ٤٩ الف شخص.

علما بان الفواتير التي ستدخل في السحب الثاني هي الفواتير التي تم تحميلها بعد اجراء السحب الاول وستقوم الدائرة لاحقاً بالإعلان عن الجوائز التي سيتم اجراء السحب الثاني عليها لاحقاً.

ومن ناحية اخرى تواصل الدائرة تسليم الجوائز للأشخاص الذين فازوا بها والبالغ عددهم حوالي ٢١٠ اشخاص.

واوضحت الدائرة ان التطبيق يمكن تنزيله باستخدام كلمة "فواتيري" او Fawateery من خلال الدخول الى متجر جوجل (Google play) او متجر ابل App Store وبعد ذلك يتم تحميل الفواتير المتعلقة بالسلع او الخدمات من خلال تصويرها من كاميرا الهاتف مباشرة او تحميلها على التطبيق من استديو الهاتف على ان تكون هذه الفواتير واضحة ومكتملة الشروط ولا تقل قيمتها عن الدينار.

واتاحت الدائرة تحميل التطبيق للمقيمين على ارض المملكة من غير الاردنيين على هواتفهم النقالة اسوة بالأردنيين من خلال ادخال الرقم المتسلسل الممنوح لهم وتاريخ الميلاد.

علما بان التطبيق لا ينحصر على تحميل فواتير السلع بل يتيح لمستخدميه تحميل الفواتير بكافة انواعها بما فيها فواتير الخدمات التي يتم تقديمها لهم مقابل بدل بما فيها الخدمات الطبية والخدمات التعليمية والقانونية والاستشارات وغيرها من الخدمات التي يتم دفع بدل لها.

وكانت الدائرة اجرت سحب على عدد من الجوائز وشملت الجائزة العينية الأولى سيارة كيا سبورتيج موديل ٢٠٢٣ والجائزة النقدية الأولى قيمتها ٢٥ ألف دينار بالإضافة الى تقديم العديد من الجوائز الأخرى تمثل أجهزة هواتف ذكية وشاشات تلفزيون وأجهزة إلكترونية وكهربائية وليرات ذهب وبطاقة مشحونة لشراء البنزين بقيمة ١٥٠ دينار و١٠٠ دينار.

وتطلب الدائرة من الاشخاص الذين لم يقوموا حتى الان باستلام جوائزهم لمراجعة مديرية الفوترة لاستلامها.

خلال ندوة نظمتها جمعية المنابين الضريبيين

ابو علي: الاصلاحات الضريبية تحقق العدالة وتخدم المكلفين الملتزمين ضمن محاور الاصلاح الضريبي

قال المدير العام الدكتور حسام أبو علي ان الاصلاحات الضريبية التي نفذتها دائرة ضريبة الدخل والمبيعات تحقق العدالة الضريبية وتخدم المكلفين الملتزمين وتتماشى هذه الاصلاحات مع المعايير الدولية في معالجة التشوهات والاختلالات والثغرات في التشريعات الضريبية وذلك لغايات محاربة التهرب الضريبي ومعالجة التجنب الضريبي بما يساهم في التسهيل على القطاع الخاص وعلى المكلفين كافة.

واضاف أن اهم محور في الإصلاحات الضريبية هو المحور التشريعي حيث شمل تطبيق الأسعار التحويلية والشروط المعيارية للحوافز وقاعدة التوريد للسلع والخدمات وتوحيد الإدارة الضريبية وإعادة النظر في الحوافز الضريبية في قانون بيئة الاستثمار.

وأشار أبو علي خلال الندوة التي نظمتها جمعية المنابين الضريبيين لمنتسبيها في غرفة تجارة عمان إن القانون المعدل لقانون منطقة العقبة الاقتصادية لسنة ٢٠٢١ منح دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الصلاحيات ومسؤولية التدقيق والتحصيل لضريبة الدخل والضريبة العامة على المبيعات في منطقة العقبة الاقتصادية وبذلك اصبحت الدائرة تتولى الادارة الضريبية في العقبة بهدف توحيد الإدارة الضريبية كما تم المحافظة على المزايا والاعفاءات للمسجلين في العقبة.

وأضاف أن الإصلاحات التي تبنتها الدائرة كان لها دور في زيادة الالتزام الضريبي وتوسيع قاعدة المكلفين وخاصة في مجال مكافحة التهرب الضريبي ومعالجة التجنب الضريبي وتطبيق المعايير الدولية حيث لم تتضمن او تنص هذه الإصلاحات على أي زيادة على الضرائب المطبقة الحالية ولم تتضمن ايضا اي فرض لضرائب جديدة حيث ركزت هذه الإصلاحات على مكافحة التهرب الضريبي ومعالجة التجنب الضريبي وتطبيق الممارسات الدولية ورفع كفاءة التدقيق والتحصيل.

واوضح أبو علي أن القانون المعدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ١٥ لسنة ٢٠٢٢ كان الهدف منه العدالة ومعالجة التشوهات والاختلالات الضريبية والحد من التهرب والتجنب الضريبي باتخاذ إجراءات تمكن الدائرة من مكافحتها ومعالجتها.

كما لم يتضمن القانون فرض أي ضريبة على أي سلعة أو خدمة جديدة" ولا زيادة على الضرائب الحالية ولا إلغاء لإعفاءات ممنوحة ولم يتضمن احداث أي تغيير على الملتزمين.

وبين ان القانون سيعمل على تسريع صرف الرديات للمكلفين من خلال تخفيض المهل القانونية إلى ثلث المدة المعمول بها واعتماد مبدأ صرف الرديات من أصل الضريبة التي يتم تحصيلها ويتوقع خلال اسبوعين ان يتم المباشرة بصرف الرديات لمستحقيها وفقا للآلية الجديدة.

واوضح ابو علي أن ادراج مبدأ توريد السلع والخدمات في مشروع القانون يحقق العدالة بين المكلفين العاملين في القطاعات الاقتصادية المباشرة ويعالج الاختلالات ويسد الثغرات التي تؤدي الى المخالفات الضريبية.

واشار الى انه تم إصدار نظام الأسعار التحويلية رقم (٤٠) لسنة ٢٠٢١ بهدف تعزيز الشفافية والعدالة الضريبية بين المكلفين من خلال استخدام السعر العادل في تسعير المعاملات بين ذوي العلاقة وكذلك تطبيق الشروط المعيارية للمؤسسات المسجلة في المناطق التنموية.

من جهته قدم رئيس جمعية المنابين الضريبيين عماد السعود شكره الى المدير العام الدكتور حسام ابو علي على تجاوبه بعقد هذه الورشة وتعاونه المستمر مع الجمعية واشاد بتجاوبه مع الجمعية وفتح الحوار معها والاستماع إلى آراء ومقترحات اعضاء الجمعية واطلاعهم على كل ما هو جديد.

ورشة حوارية بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين

نظام الفوترة الوطني نقلة نوعية في الاصلاحات الضريبية

قال الدكتور حسام ابو علي مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات ان تطبيق نظام الفوترة الالكتروني الاردني يعتبر نقلة نوعية في الاصلاحات الضريبية التي يتم تطبيقها في المملكة.

واوضح خلال الورشة الحوارية التي عقدتها الدائرة بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين في غرفة صناعة عمان ان نظام الفوترة الوطني مرن وقادر على استيعاب وانضمام جميع المكلفين من مختلف القطاعات كما ويتسم بسهولة الاستخدام ويتمتع بأمان عالي ويتميز بحماية البيانات ويحافظ على سريته.

وأشار أبو علي إلى أن نظام الفوترة الوطني سيعمل على توحيد أسس وأركان الفواتير لجميع المكلفين ولن يرتب أي تكاليف أو أعباء مادية على الفئات الملزمة بإصدار الفاتورة كما وسيساهم في سرعة إنجاز المعاملات الضريبية للمكلفين وتسريع حصولهم على إبراء الذمة الضريبية بالإضافة الى تعزيز الثقة بين الدائرة والمكلفين.

ودعا الدكتور حسام ابو علي المكلفين الى سرعة الانضمام الى نظام الفوترة الوطني الالكتروني الاردني خاصة وان الاردن يعتبر انموذجا في الالتزام الضريبي.

واوضح إن الدائرة خصصت عدة فرق عمل لمساعدة المكلفين وإرشادهم وتوعيتهم حول كيفية الربط على نظام الفوترة واستخدام إحدى المنصات التي تناسب كل مكلف منهم.

وقدم مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات عرضا تفصيلياً حول النظام واجاب على استفسارات اعضاء جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين.

وكان السيد حسام رحال رئيس جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين قد رحب في بداية اللقاء بمدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات واشاد بالشراكة بين الدائرة والجمعية لما فيه مصلحة المكلفين والاعضاء.

خلال ندوة لأعضاء جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين

ابو علي: قانون ضريبة المبيعات المعدل يلبي مطالب القطاعات الاقتصادية بتسريع صرف الرديات

قال مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الدكتور حسام أبو علي إنّ القانون المعدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ١٥ لسنة ٢٠٢٢ اعتمد على قاعدة عدم زيادة العبء الضريبي على المواطن ولذلك لم يتضمن فرض ضريبة على أي سلعة أو خدمة ولم ينص على اي زيادة على الضرائب وكذلك لم يلغي اي اعفاءات ممنوحة.

واكد ابو علي خلال ندوة عقدتها جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين لأعضاء الجمعية ان القانون المعدل لم يحدث اي تغيير يُذكر على المكلفين الملتزمين وبالمقابل عمل على معالجة التشوهات والاختلالات الضريبية ومكافحة التهرب والتجنب ضريبي وتطبيق الممارسات الدولية التي تمكن من تحقيق العدالة الضريبية.

وقال ان القانون المعدل جاء لسد الثغرات التي يستخدمها بعض المكلفين حيث إنّ القانون يتضمن إصلاحا هيكلياً في معالجة الثغرات والتشوهات التي تمكّن البعض من التجنب الضريبي.

وأشار أبو علي أن "التعديلات جاءت لتنسجم مع الممارسات العالمية وذلك بإقرار تعديل قاعدة فرض الضريبة على التوريد بدلاً من البيع والتي تطبق في غالبية دول العالم ومنها الدول الحديثة في ادخال النظام الضريبي عليها حيث تم تعديل قاعدة فرض الضريبة وليس استحقاقها أو دفعها كانت القاعدة بالقانون الحالي قاعدة فرض الضريبة هي البيع فوجدت ممارسات من بعض المكلفين من يقوم بعملية بدل أن يقوم بعملية بيع ".

وقال أبو علي إن التعديلات جاءت لمعالجة التحدي الذي يواجه القطاع الخاص وهو الرديات حيث تم تخفيض مدة إعادتها ومعالجة التأخر في ردها بحيث يصبح ردها من تحصيلات الضريبة بدلاً من رصد مخصصات لها.

وقال ان القانون المعدل جاء ليعزز الحقوق الدستورية للمكلفين وذلك بتحقيق العدالة الضريبية بينهم حيث نص القانون المعدل على إلغاء موضوع التعويض المدني في حال لجوء المكلف للقضاء في القضايا غير المتعلقة بالتهرب الضريبي.

وختم ابو علي حديثه بالرد على استفسارات اعضاء الجمعية مؤكداً على ان القانون المعدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ١٥ لسنة ٢٠٢٢ جاء لا يحمل فرض ضريبة ولا زيادة على ضريبة ولم يلغي اعفاءات ممنوحة وجاء القانون لينسجم مع الممارسات الدولية في تطبيق مبدأ التوريد الذي تطبقه ١٦٠ دولة في العالم من اصل ١٦٦ دولة في العالم.

من جهته أكد رئيس جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين حسام رحال الذي ادار الحوار أهمية التعاون بين دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وجمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين لكونها شريكاً رئيسياً وأساسياً في تحقيق اهداف الطرفين.

وقال ان هذا اللقاء يأتي لتمكين اعضاء جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين من فهم التعديلات قانون الضريبة العامة على المبيعات والاطلاع عليها.

وكان ابو علي قد قدم شكره في بداية اللقاء لرئيس جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين واعضاء الجمعية على عقد هذا اللقاء واشاد بالعلاقات المميزة وبالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين في جميع المجالات وخاصة في بحث التشريعات الضريبية والاطلاع عليها والتشاور حولها.

خلال ندوة عقدتها غرفة تجارة عمان لأعضاء الغرفة

المدير العام "قانون المبيعات المعدل" وفر الإطار التشريعي وادوات معالجة التجنب الضريبي

قال المدير العام الدكتور حسام أبو علي إنّ القانون المعدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ١٥ لسنة ٢٠٢٢ لم يتضمن فرض أي ضريبة على أي سلعة أو خدمة جديدة كما ولم يتضمن اي زيادة على الضرائب ولم يتضمن الغاء لأي اعفاءات مؤكداً ان القانون المعدل لم يحدث اي تغيير يُذكر على المكلفين الملتزمين.

واضاف ابو علي خلال ندوة عقدتها غرفة تجارة عمان لأعضاء الغرفة وحضرها عدد من مدققي الحسابات والخبراء والمستشارين الضريبيين ان التعديل عمل على معالجة التشوهات والاختلالات الضريبية والحد من التهرب والتجنب ضريبي باتخاذ إجراءات تمكّن الحكومة من مكافحتها ومعالجتها.

وقال ان القانون المعدل جاء لسد الثغرات التي يستخدمها بعض المكلفين حيث إنّ القانون يتضمن إصلاحاً هيكلياً في معالجة الثغرات والتشوهات التي تمكّن البعض من التجنب الضريبي".

واوضح أن التجنب الضريبي مخاطرة وآثاره لا تنحصر فقط سلبا على الخزينة أيضا تأتي على المكلف التاجر الصانع الملتزم وتحدث عن الآثار الإيجابية للتعديلات التي طرأت على القانون على الخزينة وعلى القطاعات الاقتصادية الملتزمة ضريبيا لأن وجود الثغرات التشريعية تمكّن البعض من استخدامها لينافس مكلفا ملتزما فيصبح المكلف الملتزم في منافسة غير متكافئة من قبل المكلف من خلال عدم دفع الضريبة في حين هو يدفع الضريبة.

وأشار أبو علي أن "التعديلات جاءت لتنسجم مع الممارسات العالمية فيما يتعلق بمفهوم خضوع ضريبة المبيعات للسلع والخدمات من خلال اقرار مبدأ التوريد حيث تم تعديل قاعدة فرض الضريبة وليس استحقاقها أو دفعها كانت القاعدة بالقانون الحالي قاعدة فرض الضريبة هي البيع فوجدت ممارسات من بعض المكلفين من يقوم بعملية بدل أن يقوم بعملية بيع يقوم بعملية حق التصرف كمالك".

وقال أبو علي إن التعديلات التي تمت هي تعديلات اصلاحية جاءت تلبية لمطالب القطاع الخاص وبالذات غرف الصناعة والتجارة حيث تم معالجة موضوع الرديات وتخفيض مدة إعادتها ومعالجة مشكلة التأخر في رد ضريبة المبيعات بحيث يصبح ردها من الضريبة نفسها التي يتم قبضها بدلاً من رصد مخصصات لها فضلاً عن تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين وإلغاء موضوع التعويض المدني في حال لجوء المكلف للقضاء في القضايا غير المتعلقة بالتهرب الضريبي.

من جهته أكد امين صندوق غرفة تجارة عمان وعضو مجلس الإدارة خطاب البنا الذي أدار الحوار أهمية الشراكة ما بين دائرة الضريبة والقطاع التجاري لكونه شريكاً استراتيجياً للحكومة في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة لافتاً الى اهمية اللقاءات التشاورية والتعاون بين الطرفين.

وأشار أن الغرفة تفتح باستمرار المجال للحوار بين المسؤولين والقطاع الخاص التجاري للاستماع إلى آراء ومقترحات الفاعلين والمنتجين ومحركي عجلة الاقتصاد "القطاع الخاص".

وبين ان الهدف من اللقاء هو الاطلاع وفهم التعديلات التي طرأت على قانون الضريبة والاستماع الى رأي أعضاء الهيئة العامة والخبراء والمستشارين العاملين في مجال الضريبة حول أي تعليمات تنفيذية ستصدر مستقبلا حول القانون وان تقوم غرفة تجارة عمان وبالتنسيق مع الخبراء لتقديم أي مقترحات لتجويد هذه التعليمات والاخذ بها من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

وكان ابو علي قد قدم شكره في بداية اللقاء لرئيس غرفة تجارة عمان السيد خليل الحاج توفيق واعضاء مجلس ادارة الغرفة على عقد وتنظيم هذا اللقاء التشاوري كما اشاد بالتعاون والتشاركية مع غرفة تجارة عمان في بحث كل ما له علاقة بالتشريعات الضريبية واعداد التعليمات والانظمة قبل صدورها.

خلال ورشة بعنوان التميز المؤسسي

ابو علي: نتطلع ان يكون الاردن إنموذجاً يحتذى في تحقيق العدالة الضريبية

قال الدكتور حسام ابو علي مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات اننا نتبنى التطوير والاصلاح والتحديث كنهج في عملنا الضريبي ونبتعد عن تبني اي زيادة على الضرائب المفروضة حاليا وبعدم فرض اي ضرائب جديده .

واضاف ابو علي خلال الورشة التي افتتحها بعنوان التميز المؤسسي التي عقدت بالتعاون مع مشروع الادارة المالية العامة والادارة ان دورنا في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات تحقيق العدالة الضريبية وذلك بمعالجة التشوهات والاختلالات وسد الثغرات وتطبيق الممارسات الدولية.

وقال ان مفهوم الاصلاح ليس شعارا يتم اطلاقه فنتائج الاصلاح كبيرة ومميزة وتدل البيانات والانجازات والمخرجات التي يتم اعلانها اولا بأول على نتائج الاصلاح .

واضاف اننا نتطلع ان يكون الاردن انموذجا يحتذى من دول العالم كافة في تحقيق العدالة الضريبية وهو ما نعمل من اجل تحقيقه بفضل جهود الجميع .

وبين المدير العام لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات انه سيتم اشراك العاملين في مديريات الدائرة في الاصلاح والتحديث والتطوير بحيث يكون لكوادر المديريات دور مستمر يساهم في الدعم المؤسسي للتطوير والاصلاح وهذ ما يساعدنا فيه مشروع الادارة المالية العامة والادارة الممول من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية USAID.

وقدم ابو علي شكره لمشروع الادارة المالية العامة والادارة الممول من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية USAID على جهوده ولكل ما يقدمه من دعم للدائرة في جميع المجالات.

وبدورها اشادت السيدة ربى ابو حسين ممثل الوكالة الامريكية للتنمية الدولية USAID بالإنجازات التي حققتها دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حيث تشهد كل يوم تطوير وتحديث وانجازات جديده بحيث تجاوزت الدائرة الاهداف المرسومة في المشروع.

كما اشادت السيدة منال الاسير بما شهدته الدائرة من انجازات خلال السنوات الماضية على جميع المحاور المتعلقة بالتطوير والاصلاح والانجازات وهذ كله بفضل الافكار الريادية والمتميزة للإدارة الحريصة على احداث الاصلاح والتغيير واثنت على انجازات الدائرة في مجال التدقيق الالكتروني والتدريب وفي مجال الخدمات الالكترونية وبرنامج الفوترة وحملة فواتيري.

وعقدت ورشة التميز المؤسسي لمدة ثلاثة ايام وشارك فيها موظفين يمثلون جميع مديريات الدائرة وتم اطلاعهم خلالها على تعريفات ومفاهيم الجودة والتميز ومبادئ التميز الثمانية واطلاعهم كذلك على المعايير التي لها علاقة بالتطوير المؤسسي والتميز والتقييم.

المعهد الضريبي الأردني يعقد ٦٩ دورة تدريبية خلال عام ٢٠٢٢

عقد المعهد الضريبي الاردني ٦٩ ورشة ودورة تدريبية خلال عام ٢٠٢٢ تضمنت دورات متخصصة لموظفي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات شملت ٣٩ دورة متقدمة في التشريعات والاجراءات الضريبية والإدارية لرفع كفاءة وفعالية عمليات التدقيق والتحصيل الضريبي في حين تضمن الجانب الآخر عقد ٣٠ دورة وورشة عمل لمنتسبي وموظفي مؤسسات المجتمع المدني والعاملين في القطاعين العام والخاص لزيادة حجم الالتزام الضريبي لدى المكلفين.

هذا وقد عقد المعهد الضريبي الاردني ٣٩ دورة في التدريب المتخصص لموظفي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بمشاركة(١١٠٠) موظف من موظفي الدائرة بنسبة نمو بلغت ١٥٠% بعدد المتدربين وقد تميزت البرامج التدريبي في تخصصها المهني والمالي وشملت دورات في إدارة المشاريع وفي الممارسات الضريبية الضارة والأصول القانونية والمهنية في التدقيق الضريبي ودورات في معايير تقييم وحدات الرقابة الداخلية ودورة في الأصول القانونية والمهنية للتدقيق الضريبي ودورات في الأسعار التحويلية ومعايير المحاسبة الدولية ودورات لإعداد مدقق ضريبي وورش للتدريب على نظام الفوترة وقد سعت ادارة المعهد الى تحسين جودة التدريب وزيادة عدد الدورات وتطوير برامجها التدريبية بما يتناسب مع الاحتياجات التدريبية للموظفين.

في حين عقدت الدائرة ٣٠ ورشة تدريبية لموظفي ومنتسبي مؤسسات المجتمع المدني والعاملين في القطاعين العام والخاص بمشاركة ٤٥٠ مستفيد ومتدرب خلال عام ٢٠٢٢ مثلوا ٧٠ جهة مختلفة وقد ركزت الدورات على تزويد المتدربين بالمعارف تنمية مهاراتهم وقدراتهم لتمكنهم من التعامل مع التشريعات والاجراءات الضريبية بالصورة الصحيحة وخصوصا في التعامل مع الخدمات الالكترونية الضريبية بهدف زيادة الوعي والثقافة الضريبية لديهم للوصول الى زيادة الالتزام الضريبي الطوعي لدى المكلفين حيث شملت هذه الدورات تعريفهم بمفهوم ضريبيتي الدخل والمبيعات وآلية احتساب الضريبة والأخطاء الشائعة لتجاوزها عند التعامل مع خدمات الدائرة الضريبية.

وفي ذات السياق تم تأهيل عدد من رؤساء الأقسام من قيادات الصف الثاني في الدائرة لتعزيز وتنمية المهارات القيادية لديهم وعقد دورات لتمكين قيادات الصف الثاني لتولي مواقع قيادية في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

ويأتي هذا التوسع في أنشطة المعهد الضريبي الأردني خلال عام ٢٠٢٢ تحقيقاً لأهداف الدائرة الاستراتيجية المتضمنة رفع كفاءة ومهنية المدققين الضريبين للوصول الى رفع كفاءة وفعالية عمليات التدقيق والتحصيل الضريبي للوصول الى العدالة الضريبية من جهة وكذلك بهدف الوصول لمستوى متقدم من الالتزام والامتثال الضريبي لدى المكلفين من المتعاملين مع الدائرة من خلال رفع مستوى الوعي والثقافة الضريبية لديهم.

محاضرة في الاتحاد الاردني لشركات التامين

المدير العام: نظام الفوترة قادر على ربط جميع انظمة المكلفين المحوسبة الكترونيا

قال مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حسام أبو علي انّ تطبيق نظام الفوترة الإلكتروني الأردني يعتبر نقلة نوعية في الإصلاحات الضريبية التي يتم تطبيقها في الأردن.

وأضاف أبو علي خلال ندوة عقدت في مبنى الاتحاد الأردني لشركات التامين أن نظام الفوترة الوطني قادر على استيعاب كافة الانظمة المحوسبة من خلال الربط الالكتروني وموائمة الانظمة المحوسبة مع نظام الفوترة الوطني الالكتروني وبالتالي انضمام جميع المكلفين من مختلف القطاعات كما ويتسم بسهولة الاستخدام ويتمتع بأمان عالي ويتميز بحماية البيانات ويحافظ على سريتها.

وأشار الى ان نظام الفوترة الوطني يتيح اصلاح الاخطاء والتعديل سيعمل على توحيد أسس وأركان الفواتير لجميع المكلفين ولن يرتب أي تكاليف أو أعباء مادية على الفئات الملزمة بإصدار الفاتورة كما وسيساهم في سرعة إنجاز المعاملات الضريبية للمكلفين وتسريع حصولهم على ابراء الذمة الضريبية بالإضافة الى تعزيز الثقة بين الدائرة والمكلفين.

ودعا شركات التامين والمكلفين كافة إلى سرعة الانضمام إلى نظام الفوترة الوطني الالكتروني الأردني وفي حال طلب اي مساعدة سيتم تقديمها من خلال فرق عمل تم تخصيصها لمساعدة المكلفين وإرشادهم وتوعيتهم حول كيفية الربط على نظام الفوترة واستخدام احدى المنصات التي تناسب كل مكلف منهم.

وتم تقديم عرضاً تفصيلياً حول النظام واجاب المدير العام على استفسارات ممثلي شركات التامين والحضور.

مدير الاتحاد الأردني لشركات التأمين مؤيد الكلوب قال إنّ نظام الفوترة يعتبر اضافة نوعية للخدمات التي تقدمها دائرة ضريبة الدخل والمبيعات ونظام وطني يساهم في منع التدخل البشري ويقل من الاخطاء البشرية.

وأضاف الكلوب أنه من الواجب على الجميع تطبيق نظام الفوترة والانضمام اليه والالتزام به واشاد بالشراكة بين الدائرة والاتحاد لما فيه مصلحة المكلفين والاعضاء .

وحضر اللقاء مساعدي المدير العام والمستشارين وعدد من مدراء المديريات في ضريبة الدخل والمبيعات وممثلي شركات التأمين.

أبو علي: نظام الفوترة الوطني يتواءم مع جميع انظمة الفواتير

أكد مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الدكتور حسام أبو علي أن نظام الفوترة الوطني الإلكتروني روعي فيه أن يكون سهلا وبسيطا وان لا يرتب أي تكاليف أو أعباء مادية او إضافية على الملزمين بالانضمام إليه.

كما روعي فيه أن يكون قادرا على استيعاب جميع الأنظمة المحاسبية والقطاعات المختلفة والتكيف للتعامل معها ودون أن يرتب أي تغييرات على الأنظمة المحاسبية المستخدمة من الملزمين.

واعلن أن الدائرة ستتخذ الإجراءات المناسبة التي تتعلق بأي قطاع من القطاعات للتكيف مع النظام وتسهيل إجراءات انضمامه لنظام الفوترة الوطني الإلكتروني والربط عليه واستخدامه وتوفير الدعم والمساعدة الفنية لهذه القطاعات كل حسب طبيعة نشاطها وسيتم منح القطاعات الوقت الكافي لغايات معالجة أي تحديات تواجههم لغايات المواءمة مع نظام الفوترة الإلكتروني الأردني.

وقال أبو علي إن النظام سيساهم في التقليل من التدخل البشري وتسهيل إجراءات تدقيق ملفات المكلفين وسرعة إنجاز معاملاتهم وتسريع حصولهم على إبراء الذمة الضريبية.

وأوضح أن النظام لا يستثني أي قطاع من القطاعات الملزمة وسيعمل على توحيد وتطبيق أسس وأركان الفواتير التي يتم إصدارها من جميع المكلفين والاستغناء عن تنظيم الفواتير التقليدية.

وأشار إلى أنه تم توفير منصة على موقع الدائرة الإلكتروني لتتيح للمكلفين إصدار الفواتير من خلالها إذا لم يكن لديهم نظام فواتير أو الربط المباشر مع الضريبة إذا كان لديهم نظام فواتير.

وأشار إلى أن قانون ضريبة الدخل رقم ٣٨ لسنة ٢٠١٨ من خلال أحكام الفقرة (و) من المادة (٢٣) أوجب بان يلتزم الشخص بإصدار فاتورة أصولية لقاء تقديم أي خدمة أو بيع أي سلعة في المملكة ويتم تنظيم جميع الشؤون المتعلقة بأنظمة الفوترة وإصدارها والرقابة عليها والفئات المستثناة منها بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية.

وقال أبو علي إن الدائرة خصصت فرق عمل قطاعية متخصصة لمساعدة الفئات التي يشملها نظام الفوترة بهدف الالتقاء بهم وإرشادهم وتوعيتهم ومساعدتهم فنيا وتقنيا والتسهيل عليهم في إجراءات الربط على النظام واستخدام إحدى المنصات التي تناسب كل مكلف منهم .

تتمة الصفحة الأولى

ابو علي يعلن اسماء الفائزين بجوائز تطبيق فواتيري

وقدم مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات شكره لكافة الجهات والاشخاص الذين قاموا بتقديم الجوائز كما قدم شكره لكافة الاشخاص الذين قاموا بتحميل تطبيق فواتيري على هواتفهم وقاموا بتحميل فواتير السلع والخدمات على التطبيق وكذلك للأشخاص الذين قاموا بإرسال البلاغات والمعلومات عن عدم اصدار الفواتير من الملزمين بإصدارها .

واوضح الدكتور حسام ابو علي ان اطلاق تطبيق فواتيري جاء لغايات نشر ثقافة طلب الفاتورة. وتحفيز المُكلّفين المُلزَمين على إصدار الفاتورة. والتأكيد على أهمية الفاتورة للمشترين ومتلقّي الخدمة ولتحقيق العدالة الضريبية واكد ان عملية تحميل فواتير السلع والخدمات على تطبيق فواتيري ستستمر بشكل متواصل حيث سيكون هناك سحب اخر للجوائز على الفواتير التي سيتم تحميلها على التطبيق بعد مرور ثلاث اشهر على موعد السحب الاول .

ودعا المواطنين كافة إلى تحميل تطبيق فواتيري على هواتفهم النقالة من Google play أو من Store App وذلك عن طريق استخدام كلمة "فواتيري" أو "Fawateery"، وبعد تنزيل التطبيق يقوم المستخدم بإدخال الرقم الوطني وتاريخ الميلاد.

وطلبت الدائرة من السادة الفائزين ضرورة التواصل مع السيد عبدالله صلاح مدير الفوترة على هاتف رقم ٠٧٩٩٠٥٦٧٧٩ لغايات التنسيق معهم بخصوص تسليم الجوائز لهم في وقت لاحق من هذا الشهر لحين استكمال اجراءات ومتطلبات التسليم حسب الاصول

تتمة الصفحة الأولى

إطلاق نظام الفوترة الوطني وبدء مرحلة الانضمام للشركات والمنشآت

وبين أن التعديل على قانون ضريبة المبيعات العام الحالي كان بهدف التعجيل في صرف الرديات للقطاع الخاص وتقليل المدد والمهل القانونية مشيرا إلى أنه يتطلع إلى نقلات تكنولوجية نوعية تهدف إلى التخفيف عن المواطنين وتسريع عملية الرديات وأشار العسعس إلى أن الهدف من إطلاق هذا النظام هو تحقيق العدالة في تطبيق القانون والتسهيل على المكلفين، وتقليل التكاليف عليهم، وتسريع إجراءات معاملاتهم.

وقدم شكره لوزير الاقتصاد الرقمي لمتابعته وللإشراف على إعداد هذا النظام إذ جرى توفير حلول متكاملة لنظام إلكتروني في مجال الفوترة لتقديم خدمات إصدار وإدارة الفواتير بالإضافة إلى جمع وإدارة البيانات والمعلومات الخاصة بعمليات البيع والشراء ومن خلال هذا النظام سيجري تنفيذ أحكام التشريعات الضريبية والالتزام بنظام إدارة شؤون الفوترة حسب أحكام النظام.

ودعا وزير المالية جميع الشركات والمؤسسات والمنشآت إلى سرعة الانضمام إلى شبكة برنامج نظام الفوترة الوطني لما في ذلك من مصلحة لهذه الشركات والمؤسسات وما يترتب على ذلك من خدمة للاقتصاد الوطني مبينا أن للنظام فوائد كثيرة وسيحقق مزايا للمكلفين الذين يتعاملون معه.

وأوضح وزير الاقتصاد الرقمي والريادة احمد الهناندة من جانبه أن هذا النظام جرى تنفيذه من قبل خبرات أردنية بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الرقمي ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

وقال إن إطلاق هذا النظام في هذا الوقت يعد خطوة متقدمة وضرورية لخدمة المكلفين خاصة الملتزمين ضريبيا إذ يسهم في بناء ملفات المكلفين وفق أحدث الممارسات وسيلمس كل الذين يقومون بالربط على هذا النظام الفوائد الكبيرة التي ستعود عليهم وأكد الهناندة أن وزارة الاقتصاد الرقمي ستواصل التعاون مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وتمكينها من القيام بمهامها وفق أحدث الممارسات العالمية لخدمة المكلفين والتسهيل عليهم.

كتاب شكر لرئيس مركز وموظفي خدمات جرش

مجلس محافظة جرش

الرقم: م.ج/ ٧٧٥
التاريخ
الموافق 2022/10/6

السيد هاشم محمد علي ابو احمده
مدير ضريبة الدخل والمبيعات لمحافظة جرش

تحية طيبه وبعد ...

يسعدنا في مجلس محافظة جرش ان نتقدم لكم بجزيل الشكر والتقدير على جهودكم المميزه والكادر الوظيفي الذي يستحق الثناء للاسراع في انجاز معاملات المواطنين وحسن استقبالكم لهم

نتمنى لكم مزيدا من التقدم والازدهار ودعم قطاع الضريبة في محافظة جرش.

واقبلوا فائق الاحترام ..

رائد محمود العتوم
رئيس مجلس محافظة جرش

نسخة/ لعطوفة مدير عام ضريبة الدخل والمبيعات

وجه رئيس مجلس محافظة جرش السيد رائد محمود العتوم كتاب شكر وتقدير لرئيس مكتب خدمات ضريبة جرش السيد هاشم ابو احمده وللكادر الوظيفي للمركز وذلك لجهودهم المميزة في الاسراع في انجاز معاملات المواطنين وحسن استقبالهم .

وتمنى لهم مزيداً من التقدم والازدهار ودعمهم لقطاع الضريبة في محافظة جرش.

ضيف العـدد

الاسـم :- د. غسان محمود حسين مومني

الوظيفـة:- مدير مديرية مراكز الخدمات الضريبية

مكـان وتاريخ الولادة:- عجلون ١٩٦٦/٨/٤

الحالة الاجتماعية:- متزوج ولديه ثلاثة أبناء بنت وولدان

البريد الإلـكتروني:- Ghassan.Mommane@ISTD.gov.jo

المـؤهلات العلميـة:- دكتوراة في المحاسبة من جامعة البحر الاحمر بتقدير امتياز ، ماجستير محاسبة من جامعة البحر الاحمر بتقدير امتياز ، بكالوريوس محاسبة من جامعة اليرموك بتقدير جيد جداً.

الوظـائف السـابقة:- عمل في وزارة البريد والاتصالات عام ١٩٩٥ بوظيفة رئيس قسم الرواتب وبعدها انتقل الى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات عام ٢٠٠٣ وبدأ عمله مقدر ومدقق ضريبي وتدرج في السلم الوظيفي من مقدر الى مشرف مجموعة الى رئيس قسم حتى تسلم رئاسة عدة أقسام ومديريات ضريبية منها:-

- مدير مديرية المعلومات والاقتطاعات
- مدير مديرية الموارد البشرية والتدريب
- مدير مديرية ضريبة دخل ومبيعات الزرقاء
- مدير مديرية السجل والاعفاء والرد الضريبي
- رئيس قسم خدمات المكلفين في مديريات ضريبة دخل ومبيعات جنوب عمان ووسط وشرق عمان والزرقاء.
- مدقق تدقيق لاحق في مديرية الرقابة الداخلية لمدة ٣ سنوات.

اللـجان:- ترأس وشارك في عضوية الكثير من اللجان في الدائرة وخارجها.

الابحاث:- نشر العديد من الأبحاث في المجلات العلمية المحكمة تزيد عن ٩ أبحاث تتخصص في المحاسبة والمحاسبة الضريبية.

الدورات التدريبية:-

- تكميلي / ICDL كلية القدس ٢٠٠٣
- ICDL START / كلية القدس ٢٠٠٣
- التخطيط الاستراتيجي / المعهد الوطني للتدريب ٢٠٠٣
- قانون ضريبة الدخل / المعهد الوطني للتدريب ٢٠٠٤
- اللغة الانجليزية / مركز التدريب الجمركي ٢٠٠٥
- معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية / مركز عشتار ٢٠٠٩
- ورشة حول قانوني ضريبة الدخل والمبيعات لعام ٢٠٠٩/ الدائرة ٢٠١٠
- التجارة الالكترونية /فندق لارسا ٢٠١٠
- مكافحة التهرب الضريبي / الدائرة ٢٠١٢
- اجراءات الالتزام الضريبي/ الدائرة ٢٠١٣
- مهارات القيادة والاشراف الفعالة / مركز الاعمال / خلدا ٢٠١٥
- قوانين ضريبة الدخل والمبيعات والاستثمار وخدمات المكلفين /الدائرة – شرق عمان ٢٠١٦
- استراتيجيات واليات تحسين خدمات المكلفين في ضوء الممارسات الفضلى / الدائرة ٢٠١٨
- ادارة المخاطر / الدائرة ٢٠١٨
- جائزة التميز الحكومي العربي / تطوير الاداء المؤسسي عن بعد ٢٠٢١

حكمته في الحياة:- عش في الحياة كضيفٌ راحلٌ فلا الحياة باقية ولا الضيف ماكثٌ فيها.

نصيحة للأخوة الزملاء:- عامل الناس كما تحب أن يعاملوك.

رسالة للمكلفين:- تعاملك مع الخدمات الالكترونية الضريبية يوفر عليك الجهد والوقت والمال.

تقرير صادر عن صندوق النقد العربي

الايرادات الضريبية تجاوزت المتوسط العالمي في الأردن

قال تقرير صادر عن صندوق النقد العربي ان نسبة الإيرادات الضريبية في الاردن تجاوز المتوسط العالمي ليصل الى نحو ١٦ في المئة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

وبين التقرير الخاص بالإيرادات الضريبية في عينة من الدول العربية لعام «٢٠٢٠» ان المغرب من أكبر الدول العربية من حيث الإيرادات الضريبية بحوالي ٢١,٢ في المئة وكذلك الحال في الأردن الذي بلغت فيه نسبة الإيرادات الضريبية حوالي ١٦ في المئة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

والجدير بالذكر أن حجم الإيرادات الضريبية في المغرب والأردن قد تجاوز المتوسط العالمي البالغ ١٣,٦ في المئة أما على مستوى المنصرفات العامة فإن دعم مشاريع التنمية في المجال الزراعي وإعادة هيكلة المؤسسات المملوكة للدولة يخدم تعزيز إنتاجية القطاع الزراعيً نظر للأهمية القصوى في ظل التطورات الراهنة التي يشهدها الاقتصاد العالمي ويعتبر هذا النوع من الإنفاق محبذًا كونه يصنف كإنفاق استثماري والذي يختلف عنا لإنفاق الاستهلاكي من حيث أن العائد على أفراد المجتمع يتحقق في الأجل المتوسط والطويل.

وذكر التقرير انه وعلى مستوى الإيرادات العامة للدولة تلعب الإيرادات الضريبية دورا مهما في تعزيز الأمن الغذائي لأنها في المقام الأول تساهم في تحقيق وفرة مالية لصالح الموازنة العامة للدولة.

وقال التقرير ان الدول العربية شهدت زخما متزايدًا من أجل تعزيز دور شبكات الأمان الاجتماعي في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي الطموحة التي تنفذها هذه الدول منذ سنوات وتسعى من خلالها إلى تنفيذ إصلاحات اقتصادية داعمة للاستقرار الاقتصادي مع التركيز في الوقت ذاته على تخفيف عبء تنفيذ هذه الإصلاحات على كاهل الطبقات الهشة ومحدودة الدخل.

خلال لقاء في غرفة صناعة الأردن بممثلي القطاع الصناعي

الضريبة توضح آلية انضمام القطاع الصناعي لنظام الفوترة الالكتروني

عرض مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، الدكتور حسام أبو علي آلية الانضمام لنظام الفوترة الإلكتروني الأردني وتطبيقه خلال لقائه يوم الخميس في غرفة صناعة الأردن بممثلي القطاع الصناعي.

وأعلن الدكتور أبو علي خلال اللقاء أنه تم تشكيل فرق قطاعية متخصصة للفئات التي يشملها نظام الفوترة بهدف الالتقاء بهم وإرشادهم وتوعيتهم ومساعدتهم فنيًا وتقنيًا وتسهيل إجراءات الربط على النظام واستخدام إحدى المنصات التي تناسب كل مكلف منهم، علما بأن الدائرة خصصت لهذه الغاية فرق عمل لمساعدة المكلفين وإرشادهم وتوعيتهم حول كيفية الربط على نظام الفوترة.

وأشار إلى أن نظام الفوترة روعي فيه أن يكون سهل التعامل وأن لا يرتب أي تكاليف أو أعباء مادية وكلف تتعلق بالانضمام والربط والاستخدام على الفئات الملزمة بإصدار الفاتورة ويهدف إلى سرعة إنجاز المعاملات الضريبية للمكلفين وسرعة حصولهم على إبراء الذمة الضريبية وتعزيز الثقة بين الدائرة والمكلفين، وكذلك يمكن من توحيد أسس وأركان الفواتير لجميع المكلفين.

وأضاف أنه سيتم منح القطاعات الوقت الكافي لغايات معالجة أي تحديات تواجههم لغايات المواءمة مع نظام الفوترة الإلكتروني الأردني.

وقال إن تطبيق نظام الفوترة الإلكتروني الأردني روعي فيه عند وضعه بأن يضاهي أحدث الممارسات العالمية ويعتبر نقلة نوعية في الإصلاحات الضريبية التي يتم تطبيقها في المملكة ويتسم بسهولة الاستخدام ويتمتع بأمان عال ويتميز كذلك بحماية البيانات ويحافظ على سريتها.

وأوضح أن نظام الفوترة الوطني قادر على استيعاب الأنظمة المحوسبة من خلال الربط الإلكتروني ومواءمة الأنظمة المحوسبة مع نظام الفوترة الوطني الإلكتروني وبالتالي انضمام جميع المكلفين من مختلف القطاعات.

وأشار إلى أن النظام يمكن المكلفين من تصحيح أي أخطاء وإجراء أي تعديل وفي حال وجود أي تحديات ومشاكل وعقبات سيتم تجاوزها بالتحاور مع القطاعات المعنية.

وقال الدكتور أبو علي إن النظام قبل الإعلان عن إطلاقه تم تجربته على عدد من المؤسسات والشركات والمكلفين والتأكد من قدرة الجميع على استخدامه والربط عليه.

ومن ناحيته أشاد رئيس غرفة صناعة الأردن المهندس فتحي الجغبير بالشراكة مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات داعيا إلى ضرورة استمرار بأن تكون هناك شراكة حقيقية مع القطاع الصناعي باعتباره أكبر قطاع مشغل للأيدي العاملة.

كما دعا الجغبير إلى ضرورة تفهم وضع القطاع الصناعي ومراعاة ظروفه ومنحه المهلة الكافية للانضمام والربط على نظام الفوترة الوطني.

المدير العام وأسرة الدائرة ينعون بمزيد من الحزن والأسى وفاة الزميلين (صالح العلامات.... ونادر النادي)

مدير عام وأسرة الدائرة ينعون بمزيد من الحزن والأسى وفاة الزميلين

المرحوم صالح محمد العلامات

من مديرية الشؤون الادارية

والمرحوم نادر زهدي النادي

من مديرية إدارة الديون والتنفيذ الجبري

اللذان انتقلا إلى رحمة الله تعالى سائلين الله سبحانه وتعالى أن يرحمهما ويسكنهما فسيح جنانه وأن يتغمدهما بواسع رحمته وغفرانه وان يلهم ذويهما الصبر والسلوان

وإنا لله وإنا إليه راجعون

"النزاهة ومكافحة الفساد " تطلقُ حملة تنبذ الواسطة والمحسوبية

أطلقت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد حملةً اعلامية توعوية تستهدف مؤسسات الدولة كافة وشرائح المجتمع على مختلف مستوياتها وبيان مخاطر هذه الظاهرة وآثارها السلبية على جميع مكونات المجتمع باعتبارها سلوكاً غير سوي يمس الأمن المجتمعي.

مجلس الهيئة يرى في هذه الحملة التي وسمت بشعار " بكفي واسطة ومحسوبية " واستمرت لمدة ثلاثة أشهر أنها إعمالٌ لمساعيها المستمرة في محاربة جميع أشكال الفساد.

ونشر قيم النزاهة مستذكرًا نص المادة ١٦ من قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم ١٣ لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته التي تجرم الواسطة والمحسوبية التي تلغي حقاً وتُحق باطلاً.

ويعرب مجلس الهيئة عن أمله في أن تدعم الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام كافة هذه الحملة من خلال التعاون والتنسيق بعقد محاضرات حوارية ولقاءات إعلامية وتوعوية واستضافة محاضرين من الهيئة بهدف تعزيز الوعي بمعايير النزاهة الوطنية والتوعية من مساوئ الواسطة والمحسوبية داعياً هذه الجهات إلى مشاركتها بنشر الاضاءات التوعوية المتعلقة بمخاطر الواسطة والمحسوبية والفيديوهات على مواقعها الإلكترونية الرسمية وصفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي.

كما حث مجلس الهيئة المواطنين وموظفي الإدارة العامة التعاون معها لإنجاح الحملة وأن يكون الجميع على قدر المسؤولية ويسهموا بالقضاء عليها من خلال الإبلاغ عن أية حالة واسطة ومحسوبية يشهدونها أو يتعرضون لها وذلك عبر قنوات التواصل التي تتيحها الهيئة سواء على موقعها الإلكتروني (jiacc.gov.jo) أو حساباتها على فيس بوك تويتر وانستغرام أو بالاتصال الهاتفي على رقم (٠٦٥٥٠١٥٠) أو الخط الساخن (٠٧٩٩٣٣٣٧٦٩) (٠٧٧٠٤٥٢٨٥٥) أو ارسال رسالة على رقم الواتس آب(٠٧٩٧٠٢٢٢٣٦).

الوعي الضريبي

رئيس التحرير : د. محمود أبو الكشك زريقات

سكرتير التحرير : جمانه القضاه

الطباعة والتنسيق : ناصر النواصره

وزارة المالية
دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

مقسم الدائرة ٤٦٠٤٤٤٤ – مركز الاتصال ٤٦٢٤٥٧٧ – فاكس ٤٦٢٤٥٩٩ – ص.ب ٨٤٠٨١٨ – الرمز البريدي ١١١٨٤ - البريد الالكتروني www.istd.gov.jo

إن الآراء الواردة في هذه الدورية تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعكس بالضرورة رأي الدائرة